الخراب والتخريب

بقلم: احمد الصراف

يقوم العديد من الشركات الاميركية التي تدير محطات وقود السيارات بتركيب مصافي (فلاتر) خاصة على خراطيم التعبئة وذلك لازالة الشوائب من «الوقود السائل» بصرف النظر عن درجة نقاوته او نسبة الرصاص فيه.

واهمية هذا الامر تكمن في ان غالبية السيارات الجديدة التي تقوم الكويت باستيرادها تسير على نظام «البخاخ» وهذه الشوائب تعلق بالبخاخ وتتلفه بعد فترة، مما يستدعي تغييره كل عدة اشهر، ومتوسط عدد البخاخات في السيارات هو ٦ ومتوسط التكلفة يقارب الخمسين دينارا لكل سيارة، لاكثر من مرة في العام الواحد، ولك ان تتخيل الوفر الممكن ان يحققه الاقتصاد القومي لو قامت شركة البترول «الوطنية» بتركيب هذه الفلاتر.

وبترول الكويت المكرر الذي يستخدم كوقود للسيارات لا يختلف عن غيره في درجة وجود الشوائب فيه، وبالتالي من المهم الطلب من شركة البترول الكويتية «الوطنية» بتركيب مصاف اما صغيرة وتوضع داخل خرطوم التعبئة ويتم تغييرها بين فترة واخرى او فلاتر كبيرة تركب على آلة التعبئة او غيرها من الطرق البسيطة في التصفية، وهذا سيؤدي الى اطالة العمر المفترض لمحركات مئات الوف السيارات المستعملة في الكويت وهذا يقلل بالتالي، وبشكل تلقائي مباشر وغير مباشر، من العجز في الموازنة العامة في ما يتعلق بسيارات الحكومة، ويوفر الملايين على المواطنين والمقيمين ثمنا لقطع الغيار واجور التصليح الناتجة عن استعمال وقود غير مصفى.

وهناك موضوع آخر وهو المتعلق بموضوع «عامل الامان» المطلوب توفره في كميات الحديد او الكونكريت في اي مبنى يرخص في البلدية، فمن الملاحظ ان خرائط المباني السكينة او التجارية التي يقوم اصحابها بتصميمها لدى مكاتب استشارية اجنبية او محلية وتقع مسؤولية الاشراف على تنفيذها على المصمم، نجد ان كمية الحديد فيها مثلا تحتسب على اساس المقاييس العالمية التي تضع عامل الامان في حسبانها، اما اذا كانت البلدية هي الجهة التي ستقوم بالاشراف او يكون المكتب الهندسي المصمم من النوع الذي لا يبالي بالتكلفة النهائية للمبنى في نهاية الامر، فاننا نلاحظ وهذه قاعدة عامة بان عامل الامان يكون ثلاثة اضعاف ما هو متعارف عليه دوليا، وقد سبب هذا الوضع ولايزال خسارة بمئات ملايين الدنانير، دون اية مبالغة، تحملها عشرات الالوف من اصحاب المساكن الخاصة ومختلف انواع المباني، وذلك كثمن لملايين اطنان الحديد الاضافية وملايين امتار الرمل والصلبوخ والاسمنت التي استهلكت في الآلاف من المباني دون اي مبرر، خسارة مالية كبيرة دفعها الاقتصاد الوطني وذهبت هدرا ولم يستفد منها الا القلة وهم غير معنيين بالامر على اية حال.

نقول مرة اخرى للمشرعين الكرام: اليس من الاجدى الاهتمام بمثل هذه القضايا بدلا من مشروع قانون النقاب وزيادة علاوة الاولاد؟ ولا ندعو هنا الى سن تشريعات معقدة وتضييع وقت المجلس «الثمين» والثمين تعود للوقت وليس للمجلس، بل من الممكن ملاحقة الموضوع مع الشركة المعنية والبلدية، كل ما في يخصه، عن طريق مكتب المجلس او رئيس اية لجنة ترى نفسها ذات علاقة بهذه الموضوعات، علما بان مصلحة الجميع متعلقة بمثل هذه المواضيع.